

ويجدر التنبيه هنا إلى أن التأكد من الوجود الفعلي للبند لا يعتبر دليلاً كافياً لصحته ، فقد يكون موجوداً ولكنه ليس مملوكاً للمنشأة أو قد تم تقويمه بطريقة غير صحيحة. فقد تكون البضاعة في المخازن موجودة فعلاً وكميتها صحيحة ولكنها غير صالحة للاستعمال ، فهذه الأمور ينبغي الانتباه إليها. ويمكن التأكد من الملكية والتقييم بالفحص المستندي وهو النوع الثاني من أنواع الأدلة كما سيأتي.

٢. المستندات المؤيدة للعمليات Documentary Evidences

المستندات هي جميع الأوراق التي تثبت حدوث العملية المسجلة في سجلات المنشأة. فهي تعطي تفاصيل حدوث العملية وإثباتاتها مثل فواتير الشراء ، والعقود ، ومحاضر الاستلام ، وإيصالات الاستلام ، وصور فواتير البيع. تعتبر المستندات أكثر أدلة الإثبات شيوعاً ، حيث يعتمد عليها المراجعون أكثر من غيرها من الأدلة. وينبغي التنبيه إلى أن المستندات يسهل التلاعب بها ، لذا ينبغي على المراجع أن يكون حذراً عند قيامه بالفحص المستندي. وتنقسم المستندات إلى نوعين:

أ - المستندات التي تنشأ داخل المنشأة ، مثل صور فواتير البيع ، محاضر الاستلام ، صور إيصالات الاستلام.

ب - المستندات التي تنشأ خارج المنشأة ، مثل فواتير الشراء ، إيصالات الاستلام ، كشف حساب البنك.

تعتبر المستندات التي يتم تحضيرها داخل المنشأة أقل حجياً من المستندات التي يتم تحضيرها خارجها ، وذلك بسبب أن المستندات التي تقوم المنشأة بتحضيرها يسهل التلاعب بها بعكس المستندات الخارجية. لذلك تعتبر المستندات التي تأتي من خارج المنشأة أقوى دليلاً وأكبر حجياً من المستندات الداخلية.

٣. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية Satisfactory Internal Control

وجود نظام جيد للرقابة الداخلية في المنشأة يعتبر من أدلة الإثبات ، حيث إنه يقلل من احتمال حدوث الأخطاء والغش ويساعد كذلك في سرعة اكتشافها عند حدوثها. فالنظام الجيد يعطي مؤشراً على صحة العمليات المالية التي تحدث داخل المنشأة وعلى انتظام تسجيلها في السجلات. ولأهمية نظام الرقابة الداخلية فإن المراجع يقوم بتقويم النظام قبل بداية عملية المراجعة ليحدد مدى درجة الاعتماد عليه ، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية سليماً ومحكماً زادت درجة اعتماد المراجع عليه وقلت كمية الاختبارات التي سوف يقوم بها. وننبه إلى نقطة مهمة هنا ، وهي أن مجرد وجود نظام رقابة داخلية سليم